الجامعة: من التكوين والشهادة إلى التفكير والكفاءة

الأستاذ دحماني علي
محاضر في علم الاجتماع
جامعة مولود فرعون-تيزي وزو-

مدخل:

تعد ظاهرة التنمية حاليا من الظواهر الملازمة للحياة العصرية، فهي ترتبط بالمصلحة الاجتماعية وتؤدي إلى تغيير الحياة ذاتها، أصبحت التنمية المعيار الموضوعي لقياس التقدم والتخلف أو لقياس الفقر والغنى، غير أن التنمية كمفهوم يصيبها بعض الغموض في الترجمة العلمية وتصورها الفكري، مما يتيح الفرصة لظهور اتجاهات اتخذت من مظهر التنمية هدفا، وانحازت إلى التركيز على بعض الجوانب المادية للتنمية، وأهملت بعض الجوانب الأساسية المتعلقة بتنمية الإنسان.

فالتعاريف المختلفة الحالية خلصت إلى تحديد مفهوم التنمية في بعده الشمولي، بحيث لا تدمج العوامل الاقتصادية المادية فقط، لكن التنمية الحقيقية تجند كل مقومات المجتمع المادية والروحية، تعطى الأهمية للجانب الاجتماعي والثقافي، وكذلك وللجانب الانساني والبيئي، والاداري والأمني.

ولتفعيل مختلف هذه المكونات لا سبيل إلا خلق التواصل بين كل الأطراف الفاعلة من أفراد المجتمع والمؤسسات المشكلة له، والجامعة كمؤسسة في المجتمع وطرف فاعل فيه، معنية بمنطق المساهمة في الجهود التي تبذل للتخفيف من حدة مشاكل الحياة وحصرها في أضيق نقاط، توظف الجامعة الطرق والوسائل العلمية المختلفة من خلال البحث العلمي الناجع الذي يبنى على أسس منهجية واستراتيجية واقعية لتفهم المشاكل، فوجود الحلول قائم بالتزام الجامعات، رغم ما يقف أمام التنمية من عقبات لا تعد ولا تحصى.

لذلك أصبحت للجامعات حاليا دورا بالغ الأهمية في حياة الشعوب والأمم على اختلاف مستويات ومراحل تطورها الاجتماعي الاقتصادي، الثقافي والاداري، السياسي والأمني، فدورها المتمدد في مجالات المرتبطة بحياة المجتمعات يفرض التعاون بين قطاع التعليم وتكوين الجامعيين من خلال الجامعات والمعاهد العليا والقطاعات التي تتولى المشاريع التنموية في مسيرتها الشاملة، وعليه يمكن طرح التساؤلات التالية:

ما هي التزامات الجامعة للمساهمة الايجابية في مسار التنمية؟

ما هي مكانة الجامعة ضمن المؤسسات المعنية بتنمية المجتمع؟

ما هي العراقيل التي تقف دون قيام الجامعات بدور ريادي في تنمية وتغيير المجتمع؟

ما هي سبل التخلص من العقبات التي تقف أمام الجامعات في تطوير وتحديث المجتمع؟

1 – ماهية الجامعة:

تعتبر الجامعة إحدى المؤسسات التعليمية الأكاديمية وآخر مرحلة من مراحل التعليم التي يجتازها الفرد طوال دراسته المنظمة، لا ينخرط في سلك الدراسة الجامعية إلا من أنهى مرحلة الثانوية ونال فيها شهادة الباكالوريا، بعدها تقوم هذه المؤسسة العلمية بضمان التعليم الجامعي عبر مرحلة تكوين وتعليم وتدريس تختلف مدتها من جامعة لأخرى ومن تخصص لآخر ومن مجتمع لآخر فهي عادة تتراوح ما بين 03 سنوات وما فوق.

تعتبر الجامعات والمؤسسات الأكاديمية العليا أنساقا فرعية ترتبط سواء بالأنساق الفرعية الأخرى من المؤسسات الاجتماعية أو بالأنساق الكبرى التي توجد في المجتمع باعتبارها البيئة الخارجية التي تؤثر على العمليات الداخلية والخارجية للجامعات. وترتبط هذه المؤسسات الاجتماعية التعليمية بطبيعة السياسات العامة، وتتحدد نوعيتها بالنظم الاجتماعية التاريخية والثقافية والسياسية والاقتصادية الموجودة في المجتمع، جميعها تشكل أهدافها واستراتيجيتها[1].

هذه المؤسسات التعليمية والأكاديمية تساهم في إحداث المزيد من عمليات التغير الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، وباعتبارها نسقا مفتوحا على المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى في المجتمع التي تشكل أهدافها واستراتيجيتها العلمية على ضوء العمليات والسياسات التعليمية تقوم بدور إيجابي نحو بناء مستقبل أفضل للفرد وللمجتمع.

ويعتبر تعريف ابراهام فلكسنر A. Flexener للجامعة من التعريفات الهامة الذي حاول به أن يوضح العلاقة بين مفهوم الجامعة ومفهوم التعليم العالي ومكرسة للحفاض على المعرفة، وزيادة المعرفة الشاملة وتدريب الطلاب الذين فوق المستوى المرحلة الثانوية[2].

هي أحد المؤسسات أو التنظيمات الاجتماعية، لها وظائف متعددة تتمثل في العملية التعليمية والتكوينية عن طريق التدريس وتلقين المعرفة وزيادتها بإجراء البحوث المتنوعة، فالنماذج المتفوقة هي التي ظهرت في المجتمعات الغربية خاصة عندما ساهمت في تحول هذه المجتمعات إلى مجتمعات صناعية، مثل الجامعات الألمانية الأمريكية واليابانية. وباعتبارها تنظيما مهما ورئيسيا في المجتمع فهي أكثر التنظيمات تأثيرا على المؤسسات الأخرى في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية والفكرية، الصحية والتعليمية.

لقد تغيرت أشكال تنظيم الجامعات وتغيرت طرق تسييرها، لكن مهامها بقيت نفسها رغم تداخل مفهومها مع بعض المفاهيم مثل التعليم الجامعي،

1–عبد الله محمد عبد الرحمن، **دراسات في علم الاجتماع**، 2000، ص. 18 – 19.

2–نفس المرجع ، ص. 25.

التعليم العالي، التكوين الجامعي، البحث الجامعي أو البحث العلمي، ودون الخوض بعيدا عن هدفنا يكمن دورها في مهمتين عامتين ورئيسيتين هما: التكوين الجامعي، البحث العلمي.

2 -مهام الجامعات:

أ – التكوين الجامعي:

إن المهمة الرئيسية للجامعات هو التكفل بشريحة من حاملي الباكالوريا والمسجلين اداريا وبصورة بيداغوجية منظمة في تخصصات مختلفة، من خلال التكوين لفترة محددة أو مفتوحة وعبر التدريس وتلقين العلوم والمعارف والتكليف بالأشغال والبحوث، في إطار نظام وقوانين مضبوطة.

الهدف من الدراسات الجامعية هو غرس ملكة العلم والمعرفة في الطالب الجامعي وتنمية إمكانية التحليل وحاسة النقد وملكة الطرح عنده من خلال البث في نفسه حب البحث العلمي والنزاهة العلمية، ولكي تتحقق هذه الأهداف يجب توفر مجموعة من الشروط وهي:

– وضع إدارة متطورة منظمة وتسيير عقلاني لها.

– اعتماد مواد دراسية عصرية تخدم العلم والثقافة والأخلاق وملائمة لحياة المجتمع.

– وجود أساتذة أكفاء يبذلون مجهودات في تحضير الدروس وتنظيم المحاضرات تنظيما مهنيا مبنيا على البحث والتنقيب والاجتهاد.

– إقامة هياكل ملائمة، قاعات ومكتبات ثرية بمراجع ومعاجم، وبمجلات ودوريات جديدة.

– توفر خدمات اجتماعية وصحية واقامات نظيفة.

– تنظيم نشاطات علمية وثقافية متواصلة ومتنوعة.

– وجود هياكل رياضية متنوعة واسعة الاستقبال وسهلة.

إن توفر هذه الشروط يكفل الجامعات ومؤسسات أخرى أكاديمية تعليمية علمية في شكلها المعاصر وبتسميات مثل المعاهد، المراكز، الكليات، أداء رسالتها المتمثلة في نقل المعارف والعلوم بين الأشخاص والأجيال بالتواصل العلمي والتكنولوجي ويكلل هؤلاء بالشهادات واعترافات بعد مسار تعليمي تكويني وتنمية للقدرات العلمية، الثقافية والذهنية، وبعد تطوير المهارات والفنيات.

"ويعد ذلك اعترافا بالدور الحيوي والفعال لهذه المؤسسات في تكوين وتشكيل أنماط السلوك الفردي للشخصية المتعلمة والمثقفة في المجتمع، ومن ناحية أخرى يعكس هذا الاهتمام مدى الرؤية الحقيقة والواقعية للمؤسسات التعليمية باعتبارها تنظيمات اجتماعية تسهم في خلق الكوادر العلمية والمثقفة والقادرة على تحمل لواء التقدم والتنمية"[1].

1–عبد الله محمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص13.

فالجامعات من خلال التكوين والتعليم العالي لطلابها وخريجيها تقوم بتزويدهم المعلومات المعرفية والتكنولوجية وتزيد من قدراتهم وكفاءتهم العلمية والأكاديمية. و"يرتبط التعليم العالي باعتباره أعلى مراحل التعليم وقمته بمجموعة من القدرات التي تسهم في حدوث تغييرات هامة يكتسب منها الفرد مجموعة من الكفاءات التي تؤهله لمجال وسوق العمل والحياة ككل ومن ثم فالأفراد الذين يلتحقون بالتعليم العالي لديهم أهداف يسعون لتحقيقها وهي الرغبة في الحصول على الخبرات العلمية والمهارات الفنية والعرفية الحديثة"[1].

إن هذه الرغبة مشروعة خاصة في الوقت المعاصر أين أصبح سوق العمل يفرض أكثر فأكثر المزيد من الكفاءة لمسايرة التطور العلمي والتكنولوجي ومواكبة التحولات والتغيرات التي تحدث حاليا التي تزيد تشابك وتعقد حياة المجتمعات الحديثة، والتي تتميز بالتخصص العلمي والتقسيم العملي مما زاد من ضرورة البحث في التدقيق العلمي والتطلع المعرفي والتخصص التكنولوجي.

إن هدف التعليم الجامعي لا يكتفي بتكوين الإطارات للمجتمع والكوادر للمؤسسات بل يرمي إلى إنتاج الكفاءات والمهارات، لأن المفهوم الحالي للكفاءة يضم تحت لواءه المعرفة وكيفية الاستعمال طريقة التصرف بمعنى: *La compétence se traduit par: le savoir، le savoir-faire، le savoir être* .

ب -البحث العلمي:

لا تكتفي الجامعات والمؤسسات التعليمية العلمية الأكاديمية بالاستهلاك العلمي والمعرفين فهي تساهم في إثراء كل ذلك بالبحث والتقصي من خلال تكديس البحوث والأعمال العلمية أثناء قيامها بالتكوين والتدريس والتعليم، أو من خلال إنجاز بحوث ودراسات علمية نظرية أو تطبيقية مخبرية أو ميدانية قد تكون موجهة بصورة مباشرة داخل الجامعات والمعاهد والمراكز، أو بتعاون مع هيئات معينة في إطار مشاريع عامة أو خاصة، محلية أو قومية، وطنية أو دولية.

إن هذه المهمة المقدسة نابعة من أهمية البحث العلمي، فعندما يتمعن الإنسان في أسباب نهضة بعض الشعوب ونموها بسرعة فائقة، يدرك لأول وهلة أن هناك علاقة وطيدة بين هذا التقدم الهائل وبين استعمال الأساليب العلمية لدراسة الواقع قصد فهمه، وبالتالي تطويره والمساهمة في التقدم والازدهار التي تقود إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي، وتعطي للإنسان المقدرة الفائقة على مواجهة الأحداث والتحكم في مجراها[2].

فسر الاكتشافات والاختراعات الإنسانية أساسها المعرفة العلمية وتكدس هذه المعرفة، والتي تقوم على الحدس والتخمين، وتقوم على أساس التحليل المستفيض للحقائق، ودراسة شاملة للمواضيع

1-عبد الله محمد عبد الرحمن، مرجع سابق،ص22.

2-عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص19.

للاكتشاف الحقيقة. البحث العلمي هو الوسيلة التي عن طريقها نكشف الحقائق ونصل بها إلى المعرفة والتنقيب عنها وفحصها بتقص دقيق، وبأسلوب وطريقة علمية من الواقع.

ترتبط قيمة البحث العلمي بالطريقة التي يستعملها كل باحث وبمدى إنجاز الأهداف المسطرة لهذا البحث، لأنها هي التي تعطي لهذا الأخير معنى واضح ويعطيه الصبغة العلمية وتفسيرا حقيقيا. فمن نفس المعطيات قد يستخلص باحثون مختلفون معاني مغايرة، لذا يجب تحديد قاعدة توجيه نحو تفسير صحيح.

بالرغم من الجهود التي تبذل للتخفيف من حدة مشاكل الحياة الملازمة للحياة العصرية وحصرها في أضيق نقاط، تقف أمام هذه الجهود عقبات لا تحصى ولا تعد. لكن الحلول موجودة وقائمة، تتوقف أساسا على تفهم المشاكل بالطرق والوسائل العلمية المختلفة، عن طريق خاصة البحث العلمي الناجع الذي يبنى على أسس منهجية واستراتيجية واقعية. فالعلم قوة هامة وهائلة يتوقف عليها إلى حد كبير جدا المساهمة في القضاء على مشاكل العصر من التخلف، الفقر، الجهل والأمراض، ثمة أمل كبير من خلال العلم في إيجاد الحلول والسبل، بشكل يمكن للبشرية التغلب على مصاعب وآفات تغزو مناطق عدة من العالم.

ولكي يصل العلم إلى معرفة علمية لابد له من ضوابط وقوانين يتبعها بدقة للحصول إلى اليقين، والعلم الحديث في جوهره طريق أو ما يسمى بالمنهج، والمنهج في العلم مسألة جوهرية لأنه بمثابة طريقة تصور وتنظيم البحث، تتجلى في مجموعة من الإجراءات والعمليات التي تسعى لبلوغ هدف أثناء دراسة موضوع ما[1].

يجب التأكيد على أن لكل بحث منهجه. وللمنهج مميزات يطبع البحث بطابعه ويؤثر فيه، والمنهج العلمي هي طريقة مكثفة لاكتساب المعارف القائمة على استدلال، أو هي إجراءات معترف بها للتحقق في الواقع. ولأنه ينبغي على الباحث في العلم أن يتصور بحثه بالتفكير والتخطيط في الوسائل التي يستعملها في كل مرحلة من مراحل العمل حول موضوع دراسته، والمغزى هنا هو منهاجيته التي تتمثل في مجموع طرق وتقنيات تحضير البحث وتوجه العمل وترشد المنهج العلمي. بمعنى آخر، المنهج العلمي هو مجموعة قواعد دقيقة، يضعها وينظمها الباحث للوصول إلى حقيقة ما، واكتشافها بهدف توسيع دائرة المعرفة، وطرح النظرية، نظرية علمية قصد تعميمها. ويعتبر البحث بمثابة تطبيق المنهج العلمي أكثر من مجرد نشاط فكري يقوم به الباحث.

إن المجال الذي تجري فيه كل هذه الأحداث هو الجامعات، إنها مهمتها الراقية ليس فقط من حيث إنتاج العلم والمعرفة، لكن من حيث استقبال الباحثين

1-علي عبد الرازق جلبي، تصميم البحث الاجتماعي: الأسس والاستراتيجيات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص95.

والمحللين وصنع العلماء والمفكرين كذلك، إنها بعد ذلك مجالا لتكديس البحوث والدراسات، انتاج الكفاءة والفكر.

3 -دور الجامعة في التنمية:

كل الاتجاهات خلصت إلى مفهوم يحدد التنمية في بعده الشمولي، لأن التنمية في الحقيقة تجند كل مقومات المجتمع المادية الإنسانية والروحية، تعطي الأهمية للجانب الاجتماعي والثقافي، الانساني البيئي، الاداري والامني، ولتفعيل مختلف هذه المكونات لا سبيل إلا خلق التواصل بين كل الفاعلين من كل أطراف المجتمع والمؤسسات المشكلة له.

والجامعة بصفتها مؤسسة في المجتمع، فهي طرف فاعل ومعني بقضايا المجتمع التي تتميز حاليا بالتعقد والتشابك جراء ما تعرفه المجتمعات من تغيرات اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، سياسية تتطلب كلها عمليات تنموية تحديثية، "وتعتبر الجامعات من أهم التنظيمات والمؤسسات التعليمية التي تشارك في عمليات التنمية في المجتمعات الحديثة سواء أكانت متقدمة أو نامية (...)، وأعطيت أهمية خاصة للجامعات للدور الايجابي الذي تقوم به في التنمية وتحديث الفرد والمجتمع معا باعتبارهما من أهم المؤسسات التغير الاجتماعي والاقتصادي (...)"[1].

فالعلاقة بين الجامعة والمجتمع ودورها في التنمية علاقة متداخلة لأسباب وعوامل وأبعاد مختلفة ولزوايا متعددة لهذه العلاقة، فالجامعة كمؤسسة اجتماعية تعليمية أكاديمية، تؤثر عموما في عمليات التنمية عن طريق إمدادها بكوادر الطاقات البشرية المؤهلة، لأن العنصر البشري هو الفاعل الرئيسي القادر على تحقيق وإنجاز التنمية ودفع مجالات الواقع الاجتماعي نحو التطور والتحديث بعد أن تتولى الجامعة بتنمية قدراته العلمية ومهارته الفنية عبر التعليم والتكوين، لذلك يقال أن كل من التعليم والتنمية ليس إلا وجهين لعملة واحدة، وأن التعليم عنصر أساسي وفعال في انجاز عملية التنمية والتحديث.

إن التأثير الحاصل بين الجامعة والتنمية يتمثل في العلاقة الايجابية بينهما والتي يحددها الدور الحقيقي للجامعة في المجتمع والنتائج الايجابية المتعددة للوظائف الجامعة في مساهمتها في تحقيق الاهداف التي يتطلع لها المجتمع ككل نحو تحقيق مخططات التنمية الشاملة. "إن الجامعات من أهم المؤسسات وأدوات التنمية الشاملة في المجتمع، وبمثابة التنظيم الرئيسي الذي يؤثر في العديد من المؤسسات التنموية الأخرى في كافة المجالات الاقتصادية والتعليمية والتكنولوجية الصناعية والصحية وغيرها (...)"[2]، حتى أن الجامعة لا يمكن لها أن تعيش بمعزل عن المؤسسات التنموية أو الأنساق الاجتماعية الأخرى، ولتعزيز مكانتها

1-عبد الله محمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 13.

2-نفس المرجع، ص 26-27.

ضمنها تبقى نسقا مفتوحا ومتفتحا خاصة وأنها تملك الكفاءات العلمية والفنية والأكاديمية.

إنها علاقة تأثير وتأثر بين الجامعة والتنمية، فلا تعليم عالي جامعي يحدث دون تنمية ولا تنمية دون تعليم وبحث علمي، فكل منهما يؤثر في الآخر، ولا يمكن تجاهل ذلك في المجتمعات الحديثة نظرا لما يقدمه التعليم والبحث والتكوين لعمليات التنمية، ونجاح التنمية كذلك من شأنه تطوير التعليم وتحديثه وتوفير الإمكانيات وتشجيع البحث وتمويله، كما أن مؤسسات التعليم الجامعية في حاجة لرفع عمليات الأداء والإنجاز للعمليات التعليمية العلمية والأكاديمية لتفي بمتطلبات التنمية واحتياجات المجتمع، ووفاء لواجباتها المتمثلة في تشكيل أنماط سلوك طلابها وخريجيها وتزويدهم بالمعلومات والمعرفة والخبرة التكنولوجية والمهنية لرفع من قدراتهم الأكاديمية وكفاءتهم العلمية.

ومع ذلك لا يمكن أن تقتصر إسهامات الجامعة ووظائفها الأساسية على العملية التعليمية للطلاب بقدر ما تتعدد وظائفها في العصر الحديث، فالتغير باستمرار للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يعتبر من العوامل المشجعة على زيادة الأدوار الوظيفية للجامعة. "وأخيرا، إن دور الجامعة في المجتمع له جوانب متعددة، منها تحديث العملية التعليمية والتربوية، ليس داخل الجامعة فقط بل أيضا على جميع المستويات والمراحل التعليمية الأخرى، وخاصة أن الجامعة لها الإمكانيات العلمية المتخصصة التي تستطيع الإسهام بفعالية وكفاءة في عملية التخطيط العلمي السليم (...)

ويعتبر ذلك جزءا هاما وأساسيا من رسالة الجامعة في المجتمع تلك الرسالة التي تخدم طلاب الجامعة في المستقبل، وتؤدي إلى تحقيق نتائج أفضل لنوعية إنتاجية الجامعة وما يسمى بمخرجات التعليم الجامعي، من الكوادر البشرية والفنية المدرسية ومن ثم تتعدد وظائف العامة للجامعة باعتبارها نسقا اجتماعيا مفتوحا حسب ما يتصور علماء نظرية الأنساق الاجتماعية ومداخلها المختلفة، التي تؤكد على أهمية العلاقة المتبادلة بين الجامعة كنسق مفتوح، وبين البيئة الخارجية باعتبارها المصدر الأول والمشكل لكل عناصر مدخلات الجامعة ومخرجاتها في نفس الوقت"[1].

4-العوامل المساعدة والمعرقلة لدور الجامعة:

أ – العوامل المعرقلة:

- عدم وضوح أوجه التعاون بين الجامعات والمؤسسات الاجتماعية الأخرى فيما يتعلق بالمساهمة في عمليات التنمية.
- غموض دور الجامعة في مجال التنمية.
- ابتعاد البحث العلمي الجامعي عن حقيقة المشاكل التنموية.
- التركيز على التكوين الأكاديمي في كثير من الجامعات.

1-نفس المرجع، ص 133-134.

oضعف الدراسات الامبريقية الميدانية المتصلة مباسرة بالمشاكل الفعلية والواقعية.

oعدم استغلال نتائج وتوصيات الملتقيات والندوات العلمية.

oصعوبة تطبيق النتائج العلمية بصورة تلقائية لحل مشاكل المجتمع.

oالتكاليف الباهظة لإجراء بعض البحوث العلمية في بعض القضايا التنموية.

oغياب استراتيجية واضحة، مستدامة ومحددة للعلاقة ودور الجامعة في التنمية.

oتغليب الحلول السريعة الحينية والمستعجلة على السبل العلمية المدروسة.

oتغييب دور المثقفين والعلماء في عملية التخطيط والتطبيق والتقييم التنموي.

oهيمنة السياسة على العلم والمعرفة لأغراض وأهداف ضيقة لا تعود بالنفع على المجتمع على المدى الطويل.

oالمشاكل العصيبة التي تواجه المفكرين والعلماء والباحثين، المادية والمعنوية المقللة لتدخلاتهم في التنمية وسير المجتمع.

oهجرة الأدمغة وهروب المفكرين لأسباب اجتماعية واقتصادية، إدارية وبيروقراطية.

oعدم الفصل النهائي في اللغة الرسمية للبحث والتكوين العالي.

oالتكفل الإعلامي الضعيف بقضايا العلم والثقافة والعلماء والباحثين.

oغياب التشجيع ومكافأة المبتكرات العلمية والبحوث العلمية المتميزة.

ب -الظروف المساعدة:

oتوفر التجارب التنموية العالمية.

oتوفر الامكانيات المادية والمالية التي يمكن تسخيرها في البحث من أجل التنمية والتحديث.

oتوفر الهياكل القاعدية من الجامعات والمعاهد.

oالتطور التكنولوجي لإمكانيات الاتصال والتواصل المساعدة على البحث والدراسة والنشر.

oإمكانية التخصص العلمي والتقني.

oإمكانية الاستفادة من الكفاءات الأجنبية.

oالإقبال المتزايد للمؤسسات والهيئات على البحوث والنتائج العلمية.

oإمكانية الشراكة والتمويل بين الجامعات والمؤسسات في البحث والتكوين.

oإمكانية التعاقد والشراكة بين الجامعات لتبادل التجارب والمعارف.

oإمكانية التكفل بالبحث في قضية أو مشكل معين.

oإمكانية توفير الجامعات لتكوين متخصص حسب الطلب والحاجة.

oاستعداد الباحثين والمخابر العلمية على تقديم الخدمات البحثية مقابل رسوم مادية مالية.

الخلاصة:

إن هدف التنمية هو تغيير وتحديث المجتمع وتطويره من خلال تنمية اقتصادية واجتماعية، ثقافية وترفيهية، بشرية وإدارية، سياحية وبيئية سياسية وعسكرية، بناء اقتصاد تنافسي قوي، بناء منظومة

تعليمية وتربوية متطورة، ذات جودة تكوينية مرتفعة ومنظومة صحية لائقة، ودور الجامعات في مخططات التنموية يتمثل في الانخراط في الكلي من خلال المشاركة الفعلية والحقيقة أثناء وضع الخطط ثم أثناء التطبيق والتحقيق، بعد ذلك في عملية التقييم والتقويم، إن منطلق التنمية يبدأ من الجامعة من حيث التكوين والتعليم، البحث والدراسة، التأطير والمتابعة، المشاركة والخبرة.

فالعلاقة بين الجامعة والتنمية الوطنية علاقة حتمية وضرورية، أما الاستراتيجية يجب أن تعكس تطلعات الهيئات والمؤسسات الرسمية وتكون أساسا محصورة في الاهتمام الحقيقي بالبحث العلمي الرامي للنهوض بالمستويات الاجتماعية والاقتصادية، وحل مشكلات المجتمع المحلي، وفي نفس الوقت السعي وراء الحفاظ على القيم والتراث والهوية.

إن دور الجامعة في المجتمع بصفة عامة ودورها في التنمية الوطنية بصورة خاصة، دور تاريخي حضاري مصيري، هذا الدور لا يفرض عليها فقط الحرص المتواصل على مواصلة التفتح على المؤسسات الاجتماعية الأخرى، بل السعي للتفتح على العالم الخارجي لاكتساب المزيد من التحكم في العلم والمعرفة لمواجهة تحديات العولمة الثقافية والتيارات الإيديولوجية المعادية للوطن، وقيم المجتمع وتاريخه، والعمل باستمرار وبكل جدية على بناء الشخصية القومية المتشبعة بالروح الوطنية، وهذا يعتبر في حد ذاته أسمى معاني دور الجامعة في التنمية الوطنية وتحديث وتطوير المجتمع، والعلم الحديث أصبح الموجه الرئيسي لعملية تحديث، تطوير وتنمية المجتمعات.

المراجع:

1. علي عبد الرازق جلبي، **تصميم البحث الاجتماعي:** الأسس والاستراتيجيات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999.

2. عبد الله محمد عبد الرحمن، **دراسات في علم الاجتماع**، دار النهضة العربية، بيروت، 2000.

3. عمار بوحوش، **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985

المراجع الأساسية:

4. إسماعيل محمد هاشم، **مبادئ الاقتصاد التحليلي**، دار النهضة العربية، بيروت، 1978.

5. محي الدين صابر، **من قضايا التنمية في المجتمع العربي**، الطبعة الثانية، المكتبة العصرية، بيروت، 1987.

6. ناجي سفير، **محاولات في التحليل الاجتماعي**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون تاريخ.

7. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاتجاهات الحديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000

8. جيم ماكنيل، "استراتيجيات لتنمية اقتصادية مستديمة "، **مجلة العلوم**، 1990.

9. فؤاد مرسي، هذا **الانفتاح التحليلي**، الطبعة الثانية، دار الوحدة للطباعة، بيروت، 1980.

10. BOUKHOBZA M., ***October 88 Evolution ET Rupture***, Alger, 1991.